

Distr.: General
12 September 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٧١ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقديم المساعدة الإنسانية إلى بلدان ومناطق مختارة، وتأهيلها

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقراري الجمعية العامة ٩/٦٦ و ١٢٠/٦٦. وهو يتضمن تحديثاً وتحليلاً للتحديات التي تواجه في الوقت الراهن في إيصال المساعدة الغوثية الإنسانية والمساعدة المخصصة للتأهيل التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها إلى البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية. واستجابة لطلب الجمعية العامة الداعي إلى توحيد التقارير وتبسيطها كلما أمكن، جرى توحيد التقريرين المدرجين ضمن هذا البند من جدول الأعمال في وثيقة واحدة، تشمل المساعدة الإنسانية الطارئة المقدمة لتأهيل وتعمير بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس؛ والمساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ وجهود الإنعاش في مواجهة الجفاف الشديد في منطقة القرن الأفريقي.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

081012 081012 12-50729 (A)



أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً بقراري الجمعية العامة ٩/٦٦ و ١٢٠/٦٦. ويغطي الجزء الثاني من التقرير الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢. ويغطي الجزء الثالث منه الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى آب/أغسطس ٢٠١٢.

ثانيا - المساعدة الإنسانية الطارئة المقدمة لتأهيل وتعمير بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس

ألف - استعراض عام

٢ - شهدت أمريكا الوسطى، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مرور المنخفض الجوي الاستوائي E-12 الذي تسبب في فيضانات وانهيارات أرضية هائلة في السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، بينما تأثرت بليز وبنما بأمطار موسمية مصحوبة بفيضانات. وتأثرت المكسيك أيضا جراء الفيضانات والانهيارات الأرضية. وأثر المنخفض الجوي الاستوائي في حياة مليونين من البشر، بمن فيهم عشرات الآلاف من الناس الذين تم إجلاؤهم، ودمر آلاف المنازل، وتسبب في خسائر فادحة في قطاع الزراعة وفي البنيات التحتية.

٣ - وعانت السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس أشد المعاناة وأعلنت حالات طوارئ وطنية. وطلبت السلفادور ونيكاراغوا، حيث سجلت أعلى مستويات لهطول الأمطار في ٥٠ عاما، مساعدة دولية، ووجهتا نداءات عاجلة نظرا لنطاق الاحتياجات ذات الصلة بالفيضانات.

٤ - وقدمت حكومات غواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك وهندوراس الدعم للمتضررين دون أن تطلب مساعدة دولية. وفي غواتيمالا تأثر بوجه خاص الأشخاص الذين يعيشون في الفقر والمجتمعات الريفية وأولئك الذين يعيشون في المآوي نتيجة للزلازل الذي ضرب المنطقة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي هندوراس، انحصرت آثار الكارثة في الأجزاء الجنوبية من البلد حيث أعلنت حالة طوارئ. وكان للمنخفض الجوي الاستوائي أيضا أثر محدود في كوستاريكا والمكسيك. ويسلط هذا التقرير الضوء على جهود التصدي للكارثة في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا.

باء - الاستجابة الإنسانية

٥ - ساعد المكتب الإقليمي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في بنما حكومات البلدان المتضررة والأفرقة القطرية الإنسانية على تقييم الاحتياجات الإنسانية العاجلة وإعداد النداءات العاجلة. ودعمت كذلك جهود التنسيق فرقة العمل الإقليمية المعنية بالمخاطر والكوارث والطوارئ، التي أرسلت ٢٨ خبيراً من منظمات أعضاء لدعم الوكالات وتنسيق المجموعات/القطاعات. وأرسل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أفرقة من مكتبه الإقليمي في بنما لمساعدة المنسقين المقيمين في جهود الاستجابة الإنسانية في البلدان الثلاثة الأشد تضرراً (السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا). هذا إضافة إلى أربعة موظفين وطنيين للمكتب كانوا متواجدين في تلك البلدان. كما أرسل فريق للأمم المتحدة معني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، يتكون من ستة أعضاء، إلى نيكاراغوا لتقديم الدعم للحكومة في تقييم الأضرار والتصدي للأزمة.

السلفادور

٦ - كانت السلفادور من أكثر بلدان أمريكا الوسطى تضرراً. فقد تجاوزت تساقطات الأمطار خلال العاصفة التي دامت ١٠ أيام المتوسط السنوي. وغمرت مياه الفيضانات ١٠ في المائة من أراضي البلد، ما أثر في ٦٩ في المائة من بلديات السلفادور البالغ عددها ٢٦٢ بلدية، وألحق أضراراً جسيمة بالبنيات التحتية، بما في ذلك الطرق والجسور والمآوي والمدارس والمرافق الصحية. وقدرت الخسائر المباشرة في قطاع الزراعة بمبلغ ٣٦٢ مليون دولار، وزادت هذه الخسائر من تفاقم أزمة الغذاء القائمة، إذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بما يصل إلى ٧٠ في المائة. وتسبب المنخفض الجوي الاستوائي في حدوث خسائر تناهز ٨٤٠ مليون دولار، وهو ما يمثل ٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

٧ - واستناداً إلى التقديرات الحكومية تضرر مليون شخص ولقي ما لا يقل عن ٣٥ شخصاً حتفهم. وساعد نظام الحكومة للإنذار المبكر وعملياتها للإجلاء الوقائي في منع حدوث مزيد من الخسائر في الأرواح ومزيد من الخسائر الواسعة النطاق على مستوى البنيات التحتية ومصادر الرزق. وقادت حكومة السلفادور جهود الإغاثة الطارئة والوقاية المدنية بالتنسيق الوثيق مع دوائر المساعدة الإنسانية الدولية.

٨ - وبناء على طلب الحكومة وبالتنسيق الوثيق معها، أصدرت دوائر المساعدة الإنسانية الدولية نداءً عاجلاً لتقديم ما مجموعه ١٥,٨٦ مليون دولار لدعم مشاريع لصالح عدد يقدر بـ ٣٠٠.٠٠٠ شخص اعتبروا أشد الناس تضرراً من الفيضانات. وأفاد مخصص مالي من

الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قدره ٢,٦ مليون دولار في تغطية تكاليف الاحتياجات العاجلة من الأغذية؛ والمياه، والمرافق الصحية والنظافة؛ والرعاية الصحية، بما فيها الرعاية الصحية الإنجابية في الحالات الطارئة؛ والمآوي؛ وإدارة المآوي؛ والتوعية في حالات الطوارئ؛ والحماية بما في ذلك منع العنف الجنساني؛ ومساعدة العائدين.

٩ - وقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة لـ ١١٥ ٠٠٠ شخص في ٦٠ بلدية. وشمل ذلك توزيعاً عاماً للبسكويت المدعم بالعناصر الغذائية وحصص غذائية في المآوي والمجتمعات المحلية، وتنفيذ أنشطة الإنعاش المبكر، ومشروع الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب، إضافة إلى برامج للتأهيل والتعمير. وبفضل الأموال التي تم جمعها من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (٧٢٠ ٠٠٠ دولار) والنداء العاجل (٣,٧ ملايين دولار) تمكن برنامج الأغذية العالمي من توزيع نحو ٤ ٠٠٠ طن من الأغذية.

١٠ - واستفاد نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من أعمال إنقاذ الحياة بما في ذلك إعادة خدمات ومرافق الرعاية الصحية في المناطق المتضررة. وقدمت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية الدعم للحكومة لتعزيز المراقبة الوبائية وتقوية قدرات مختبرات الإحالة. وجرى توزيع الأدوية واللوازم الطبية على نطاق شبكة الصحة الوطنية. وقامت الحكومة، بدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، بتأهيل مستشفى إقليمي وعيادة لمرضى الفشل الكلوي المزمن في باجو - ليمبا، وإعادة ملء المخازن بالأدوية والمعدات واللوازم الطبية الأساسية المفقودة أثناء الفيضانات.

١١ - واستخدمت المنظمة الدولية للهجرة الأموال المتأتية من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لمساعدة الحكومة في رصد حالة ٥٦ ٠٠٠ شخص تم إجلاؤهم وإيواءهم في ٦٦٩ مركزاً جماعياً. وتلقى ما لا يقل عن ٧٠٠ أسرة الدعم النفسي الاجتماعي وتمت مساعدة أفرادها في العودة إلى مجتمعاتهم، بينما تلقى نحو ٣ ٠٠٠ شخص لوازماً منزلية. وأمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٨٧٠ أسرة بمواد لإجراء إصلاحات صغيرة في مساكنها التي لحقها الضرر أو الدمار. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بتوزيع مواد تثقيفية بشأن معايير النظافة الصحية من خلال اللجان القطاعية، التي تديرها وزارة الداخلية، استفادت منها ٩٥٠ أسرة معيشية.

١٢ - وقامت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بتحسين إمكانية حصول أكثر من ٣٣ ٠٠٠ شخص على المياه المأمونة في المراكز الجماعية والمجتمعات المحلية المتضررة من خلال كفالة تنقية المياه وتخزينها، وعن طريق تحسين المرافق الصحية. وحصل ما لا يقل عن ٣ ٠٠٠ أسرة على أطقم النظافة

الصحية المناسبة لنوع الجنس. وقامت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، سعياً إلى منع إصابة العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى بالعدوى، بتأهيل شبكات المياه المستعملة في المراكز الصحية المجتمعية.

١٣ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة حقائق محمولة على الظهر وأطقم تعليمية وترفيهية لـ ١٥٠ مدرسة، استفاد منها ٧٥ ٠٠٠ شخص. وجرى تدريب ما مجموعه ١ ٨٠٠ شخص (من معلمين وتلاميذ وأسر وآباء وقادة مجتمعيين) من ٢٣ مركزاً مدرسياً على المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ، والنهج الجنسانية، والرعاية النفسية الاجتماعية.

١٤ - وقامت المنظمة أيضاً بتوزيع ٢ ٠٠٠ من أطقم النظافة الصحية على أسر لديها أطفال تقل أعمارهم عن ٥ سنوات. وقدمت مجموعات الرعاية النفسية الاجتماعية لـ ٣ ٣٧٣ شخصاً في المجتمعات المحلية المتضررة في إطار برنامج الرعاية النفسية الاجتماعية في حالات الطوارئ. وصوناً لكرامة المرأة، ركزت اليونيسيف على احتياجات المسنات والنساء الحوامل، وكذلك على احتياجات النساء اللائي هن في سن الإنجاب، من خلال تدريب موظفي وزارة الصحة على منع العنف الجنساني.

١٥ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تقنية لتدعيم وتعزيز قدرة الحكومة على تخطيط مبادرات الإنعاش المبكر. ووضع البرنامج الإنمائي أيضاً إطاراً استراتيجياً للإنعاش المبكر يتماشى مع خطة التنمية الوطنية.

غواتيمالا

١٦ - شهدت غواتيمالا، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، مرور منخفض جوي استوائي أدى إلى حالة طوارئ في جميع أنحاء البلد، وكانت آثاره خطيرة للغاية في سبع من مقاطعات البلد الـ ٢٢. وأعلن المنسق الوطني للحد من الكوارث حالة تأهب مؤسسي من الدرجة الحمراء، وركز على منطقة ساحل المحيط الهادئ الأثر تضرراً، وأعلنت حالة كارثة عامة وطنية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وزادت آثار المنخفض الاستوائي من تفاقم الاحتياجات الإنسانية القائمة أصلاً، بما في ذلك محنة ٢ ٢٠٠ شخص شردهم الزلزال الذي ضرب مدينة غواتيمالا في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١٧ - وشهدت غواتيمالا عدة حالات طوارئ خلال السنوات الخمس الماضية: المنخفض الاستوائي ١٦ في عام ٢٠٠٨، وحالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، والعاصفة الاستوائية أغاثا وانفجار بركان باكايا في عام ٢٠١٠. وأثرت

حالات الطوارئ تلك على حالة الأمن الغذائي بالبلد، وتجلى ذلك في انتشار حالات وقف النمو لدى الأطفال دون سن الخامسة؛ إذ تسجل غواتيمالا بنسبة ٤٩,٨ في المائة أعلى نسبة في وقف النمو في أمريكا اللاتينية ورابع أعلى نسبة في العالم. ونسب وقف النمو أعلى في المناطق الريفية (أكثر من ٨٠ في المائة في بعض المناطق) ولدى مجتمعات الشعوب الأصلية (٦٥,٩ في المائة) ولدى الأطفال الذين لم تتلق أمهاتهم تعليماً نظامياً (٦٩,٣ في المائة).

١٨ - ولواجهة الكارثة، استهدت الحكومة استراتيجيات ثنائية لتعبئة الموارد من أجل سد الثغرات ومساعدة المتضررين. وجرى تفعيل مجموعات الغذاء، والمياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتغذية، والرعاية الصحية، والمأوى لمساعدة الحكومة في جمع البيانات وتبادل المعلومات وفي تحديد الأولويات وتنسيق الاستجابات المشتركة. وساعد التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والسلطات في تحديد الاحتياجات، وصرف الأموال الخاصة بالطوارئ، وإيلاء الأولوية لطلب موجه إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وحشدت منظومة الأمم المتحدة ٥,٦ ملايين دولار، منها ٢,٢ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ و ١,٥ مليون دولار من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتقديم المساعدة، عن طريق المجموعات، لأكثر من ١٣٥ ٠٠٠ شخص في أعقاب الزلزال والمنخفض الجوي الاستوائي E-12 اللذين وقعا في أيلول/سبتمبر.

١٩ - وقدرت مجموعة الغذاء أن ١٣٥ ٠٠٠ شخص يحتاجون إلى مساعدة غذائية. وأتاح التمويل الآتي من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ شراء ١٣٣ ١ طناً من الذرة والزيت النباتي وخليط الذرة والصويا، وأكملت البرازيل هذا الجهود بتقديم هبة من الفاصوليا. وغطت الأغذية الموزعة ١٣ ٣١٤ أسرة (٦٦ ٥٧٠ شخصاً) أو ما يقارب نصف السكان المحتاجين المقدرين.

٢٠ - وأوليت الأولوية للأشخاص الذين يعيشون مؤقتاً في المآوي وفي المآوي المجتمعية المرتجلة، وللأسر التي تعيش في المجتمعات النائية، وبخاصة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، والنساء الحوامل والمرضعات. وجرى توزيع الحصص الغذائية في المجتمعات المستهدفة من خلال المجالس المجتمعية وبالتنسيق مع السلطات المحلية.

٢١ - وقدم نظام الحكومة للرعاية الصحية المتكاملة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية خدمات الرعاية الصحية لـ ١٢٨ ٧٣٨ شخصاً. ومكن التمويل الآتي من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الفرق الصحية من تقديم المساعدة في المآوي والمجتمعات المتضررة (٣ ١٩١ تدخلاً لتقديم خدمات الرعاية). وتلقت الأسر المتضررة أيضاً دعماً في مجال الصحة العقلية والنفسية. وجرى تعزيز المراقبة الطبية في المناطق المتضررة، وبخاصة

الإذار المبكر بالأمراض ومنع تفشيها. وتلقى ما مجموعه ٣ ٩١٥ شخصا تدريبا في مجال الوقاية من الأمراض المنقولة بالمياه والأغذية. وشملت التدخلات أيضا تحديد الحوامل المعرضات للخطر وإحالتهم في الوقت المناسب، وتوفير وسائل منع الحمل ومجموعات أدوات التعرض للاغتصاب لوزارة الصحة. وتم توزيع هذه المواد في المآوي والمجتمعات المحلية ومرافق الرعاية الصحية.

٢٢ - وجرى تحديد النساء والأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد من خلال عمليات فحص على الصعيد المحلي، وتلقى من تم تحديدهم المساعدة. فقد تلقى نحو ٢١ ٠٠٠ طفل وامرأة الإمدادات اللازمة لمكملات المغذيات الدقيقة ولمعالجة سوء التغذية الحاد الشديد. وجرى أيضا تقديم المشورة التغذوية في المآوي وعلى صعيد المجتمعات المحلية للترويج للرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية.

٢٣ - وحصل ما مجموعه ١ ٥٠٠ أسرة تعيش في المآوي والمجتمعات المحلية على مواد غير غذائية (عدد المطبخ، وأطقم النظافة الصحية، وأطقم الراحة). وبالتعاون مع إدارة الصحة العقلية، قدمت اليونيسيف دعما نفسيا للأطفال ومراهقين. وإضافة إلى ذلك، نظمت ١٠٢ حلقة عمل بشأن منع العنف في حالات الطوارئ، ركزت على حقوق الإنسان، والحد من أخطار الكوارث، وحقوق المرأة، والصحة الإنجابية.

٢٤ - وساعدت مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في استعادة مرافق الصرف الصحي في المجتمعات المتضررة والمآوي. وشمل ذلك توفير مياه الشرب الآمنة لـ ٤٣ ٥٤٥ شخصا من خلال تطهير مياه الآبار وإزالة التلوث بها، وإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي ونظم التخلص من الفضلات في المجتمعات المحلية المتضررة. وتلقت المآوي والمجتمعات المحلية أيضا دعما تنفيذيا وتقنيا لجمع النفايات الصلبة وإدارتها في سبيل الحد من خطر انتشار الأمراض.

نيكاراغوا

٢٥ - أفادت حكومة نيكاراغوا أن ٨٧ بلدية من أصل ١٥٣ بلدية في البلد قد لحقتها أضرار وأن ما يناهز ١٥٠ ٠٠٠ شخص قد تضرروا. وبلغت الخسائر الاقتصادية ٤٤ مليون دولار، أو ٦,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وحسب النظام الوطني لانتقاء الكوارث والتخفيف من حدتها والإغاثة في حالات الكوارث الذي أنشأته الحكومة، تم تكبد أغلبية الخسائر في البنية التحتية والسكن والإنتاج الزراعي. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الرئيس حالة كوارث في سائر أنحاء البلد وطلب من أجهزة منظومة الأمم المتحدة في نيكاراغوا تفعيل آليات المساعدة الدولية.

٢٦ - وطلب المنسق المقيم من فريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث وفريق الأمم المتحدة التقني المعني بالطوارئ دعم تنسيق عملية التصدي لحالة الطوارئ، والتمس الاستعانة بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث. ووُضعت خطة مشتركة بين الوكالات للتصدي للطوارئ، وتمت بلورة استراتيجية للتصدي لها في إطار نهج القطاعات/المجموعات بالتعاون مع النظام الوطني لاتقاء الكوارث ووزارة الخارجية.

٢٧ - ووجه نداء عاجل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ طلب فيه تقديم مبالغ مالية قدرها ١٤ مليون دولار للقيام بمشاريع في القطاعات ذات الأولوية التي حددتها الحكومة: وهي المعونات الغذائية، والرعاية الصحية، وتوفير المأوى، وسبل العيش الزراعية، والمياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، والإنعاش المبكر. وأتاحت المشاريع في هذه القطاعات دعم وتكميل الجهود الإنسانية الوطنية على مدى ستة أشهر واستفاد منها حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وتم حشد أكثر من ١٠,٥ ملايين دولار لحالة الطوارئ هذه. وشمل هذا المبلغ ٥,٤ ملايين مقدّمة من خلال النداء العاجل، وقد ساهم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بمبلغ ٢ مليون دولار من هذا المبلغ.

٢٨ - ونيابة عن قطاع التغذية والأمن التغذوي، أجرى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة تقييماً للأمن الغذائي في حالة الطوارئ بالاشتراك مع الحكومة. وقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية لصالح ١١٨ ٥٠٠ شخص (٤٣٥ ٦٠ امرأة و ٥٨ ٠٦٥ رجلاً). وقدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم لـ ٤٥٨ ١٠ مزارعاً من صغار المزارعين في ٢٦ بلدية من أجل استئناف إنتاج الأغذية واستعادة مصادر الرزق، بما في ذلك من خلال توزيع البذور والذرة والأسمدة وتوفير مرافق للتخزين.

٢٩ - وبالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، قدّمت منظمة الصحة العالمية المساعدة في مساعي التصدي التي قامت بها وزارة الصحة عبر نشر فرق طبية في الملاجئ وإرسالها إلى الجماعات المحلية المعزولة في مقاطعات البلد الأربع الأكثر تضرراً. وشملت هذه المساعي حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. كما قدّمت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية الدعم للمساعي الهادفة لمكافحة الأمراض المنقولة، بوسائل منها توفير التثقيف الصحي وتوفير الكلور لتحسين فرص الحصول على المياه المأمونة، وقد استفاد من ذلك حوالي ٥٢ ٠٠٠ أسرة معيشية. وساهمت استجابة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في خفض عدد الإصابات بحمى الضنك وداء البريميات.

٣٠ - وقدّمت اليونيسيف الدعم للإجراءات المتّخذة في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة، مما أدى إلى تحسين نوعية مياه الشرب، وزيادة التوعية بالممارسات الصحية، وتحسين مرافق الصرف الصحي لصالح ٤١٨ ٣١ شخصا في ٩٩ مجتمعا محليا في أربع بلديات. وتمثلت الأنشطة الرئيسية في تطهير ٣٦٧ بئرا، وتوزيع ٤٨٧ ١ مصفاة مياه من الخزف وغيرها من معدات حفظ مياه الشرب، وبناء ٣٢٠ مرحاضا والترويج لممارسات النظافة الصحية.

٣١ - وبفضل تمويل من النداء العاجل، قامت المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتوزيع ١ ٠٠٠ عدة للنظافة الصحية والمطابخ ومستلزمات الراحة لتحسين الظروف المعيشية لـ ٩٣٣ ٥ شخصا في الملاحي. وشملت هذه الاستجابة تقديم المساعدة لحكومة نيكاراغوا في إدارة الملاحي، بما في ذلك إعداد استراتيجيات لمنع العنف الجنساني في الملاحي.

٣٢ - وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القيام بأنشطة الإنعاش المبكر لدعم نظم استجابة الإدارات المحلية في سبع بلديات. وتم تنفيذ برامج النقد مقابل العمل، وقد استفاد منها النساء والأطفال والمسنون. وشددت تعليقات أفراد المجتمعات المحلية على تقديرهم لبرنامج النقد مقابل العمل، الذي أتاح للمستفيدين منه ترتيب الدعم حسب احتياجاتهم ذات الأولوية، مثل الغذاء والدواء وترميم المنازل. وتم تعزيز قدرات البلديات ومعهد الإسكان للإسراع بتقييم الأضرار ومعالجتها.

ثالثا - المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ وجهود الإنعاش في مواجهة الجفاف الشديد في منطقة القرن الأفريقي

ألف - لحة عامة

٣٣ - في عام ٢٠١١، واجهت أجزاء من منطقة القرن الأفريقي موجة جفاف شديد بسبب ظاهرة النينيا الناجمة عن انخفاض درجات حرارة سطح البحر عن معدلاتها الطبيعية في شرق المحيط الهادئ. وتدهور الأمن الغذائي في إثيوبيا وجيبوتي وكينيا، بينما أعلنت حالات مجاعة في عدة مناطق من الصومال في تموز/يوليه ٢٠١١. وفي ذروة الأزمة، بلغ عدد المتضررين في المنطقة ١٣,٣ مليون شخص، وخاصة في صفوف المجتمعات الرعوية والمجتمعات الرعوية - الزراعية. وكشفت تلك الأزمة عن مواطن ضعف خاصة بالبلدان المتضررة. وبلغت المعاناة ومعدل الوفيات ذروتها في الصومال، حيث اضمحلت قدرة الناس على مواجهة الكوارث نتيجة لسنوات من النزاع والعراقيل التي تحد من إمكانية الحصول

على التحويلات المالية والمساعدات الإنسانية. وخلص التقييم الآبي للاستجابة الإنسانية لأزمة الجفاف في القرن الأفريقي الذي أُجري في عام ٢٠١٢ إلى أنه تم الوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفا في الوقت المناسب في إثيوبيا وكينيا، إلا أن المجتمع الدولي لم يتمكن من تفادي حدوث المجاعة في الصومال.

٣٤ - ويعد الجفاف وانعدام الأمن الغذائي من الظواهر المتكررة في منطقة القرن الأفريقي، وكان يجب استخلاص العبر من أزمة سنة ٢٠١١ بشأن كيفية مساعدة الحكومات بشكل أفضل على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تفادي آثار الجفاف في المستقبل والتخفيف من حدتها والتأهب لمواجهةها والتصدي لها. وبعد هطول أمطار وفيرة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وبفضل المساعدات الإنسانية المتواصلة، خفت وطأة الجفاف في إثيوبيا وجيبوتي وكينيا في مطلع عام ٢٠١٢، وزالت ظروف المجاعة في الصومال.

٣٥ - ولكن دون مواصلة تقديم المساعدات، يمكن فقدان هذه المكاسب الهشة. وتشير أحدث التوقعات إلى أن الأمن الغذائي يتردى مجددا بسبب عدم انتظام هطول الأمطار وارتفاع أسعار المواد الغذائية في أجزاء من إثيوبيا والصومال وكينيا. وحتى تموز/يوليه ٢٠١٢، ظل ما لا يقل عن ٩,١ ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية في إثيوبيا والصومال وجيبوتي وكينيا. وفي حدود منتصف تموز/يوليه، تم تلقي مبلغ ١,٢٢ بليون دولار (٤٩ في المائة) من أصل ٢,٤٩ بليون دولار، وهو المبلغ المطلوب في إطار النداءات الإنسانية لتلك البلدان الأربعة في النصف الثاني من عام ٢٠١٢. ويلزم تقديم المزيد من الدعم المالي خلال الأشهر المقبلة لضمان قدرة الحكومات، بدعم من دوائر المساعدة الإنسانية الدولية، على تقديم المساعدات اللازمة على وجه السرعة، ولضمان نجاح المبادرات الهادفة إلى تعزيز قدرة الأشخاص ومصادر رزقهم على التحمل على المدى الطويل.

باء - الاستجابة الإنسانية

جيبوتي

٣٦ - واجهت جيبوتي ست سنوات متتالية من الجفاف والعجز الخطير في تساقط الأمطار. وأدى ذلك إلى انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع خلال جفاف سنة ٢٠١١ مما كان له تأثير على ٢٠٦ ٠٠٠ شخص. واقترن تدني إنتاج الأغذية مع الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية العالمية مما تسبب في زيادة اهتراء آليات التكيف لدى أكثر الأشخاص ضعفا. وأدت ظروف الجفاف إلى تنقل أعداد كبيرة من الأشخاص، خاصة من المناطق الريفية، داخل مناطقهم أو باتجاه العاصمة.

٣٧ - وفقدت الأسر المعيشية الفقيرة، التي لم يكن في وسعها التزوح إلى أماكن أخرى، نسبة تتراوح بين ٧٠ و ١٠٠ في المائة من الماشية التي لديها. واستجابت الحكومة والشركاء في المجال الإنساني من خلال برامج مواجهة الجفاف الزراعي استفاد منها ٨٠ ٠٠٠ شخص؛ وبرنامج متصل بصحة الحيوانات قدّم الدعم لتوزيع لقاحات وأدوية ومغذيات دقيقة لصالح ١٨٠ ٠٠٠ رأس من الماشية؛ وبرنامج الغذاء مقابل البناء الذي قدّم مساعدات من المياه إلى ١٠ ٠٠٠ أسرة معيشية ومساعدات غذائية إلى ٢٣ ٠٠٠ شخص. وتم علاج حوالي ٢٠ ٠٠٠ طفل من سوء التغذية، وبلغ معدل التعافي ٧٢,٥ في المائة. وتلقّى عدد إضافي يبلغ ٤ ٦٠٠ شخص من الأطفال دون سن الخامسة الذين يشكون من سوء تغذية متوسط الشدة ومن النساء الحوامل والمرضعات أغذية تكميلية في ٣٦ مركزا للرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد. ولتغطية الاحتياجات الإنسانية المتبقية، طلب النداء الموحد من أجل جيبوتي، الذي وجه في مطلع عام ٢٠١٢، تقديم مبلغ ٧٩ مليون دولار، وقد تم تلقي نسبة ٣٩ في المائة منه في حدود منتصف شهر تموز/يوليه.

٣٨ - إلا أن ارتفاع تكاليف التشغيل، ضمن عوامل أخرى، تسبب في تقليص عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في جيبوتي، ولهذا وجدت الوكالات صعوبة في رفع مستوى الاستجابة لحالة الطوارئ الناجمة عن الجفاف بالقدر الكافي. ومع ذلك، تحسنت القدرة على الاستجابة بعد قدوم عدة منظمات غير حكومية والمنظمة الدولية للهجرة في عام ٢٠١١، ونتيجة للجهود المبذولة لبناء القدرات المحلية، ولا سيما في قطاع الأمن الغذائي. وهناك جهود جارية لتعزيز إدارة أخطار الكوارث، تشمل جمع ونشر معلومات الإنذار المبكر، لكن هذه الجهود تواجه عقبات بسبب نقص التمويل. وقد تلقت جيبوتي ٦ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في عام ٢٠١١ ومبلغا إضافيا قدره ٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٢.

إثيوبيا

٣٩ - أدت ظاهرة النينيا في شرق المحيط الهادئ إلى شح في الأمطار بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ وإلى انعدام الأمطار بين آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١١ في الأراضي المنخفضة الرعوية في جنوب إثيوبيا؛ وإلى انعدام الأمطار بين شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١١ في المرتفعات الوسطى والجنوبية الغربية. وتسبب الجفاف الناجم عن النينيا أيضا في نقص شديد في المياه وأدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المناطق المتضررة.

٤٠ - وتم توسيع نطاق توزيع الأغذية ليشمل ما مجموعه ٤,٥٦ ملايين شخص في تموز/يوليه ٢٠١١ بعد أن كانوا في حدود ٢,٨ مليون شخص في شباط/فبراير ٢٠١١. وفي المناطق الأكثر تضررا من الجفاف، تلقى عدد إضافي من الأشخاص قدره ٣ ملايين شخص دفعة إضافية من المساعدات الغذائية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، تلقى حوالي ٦,٥ ملايين شخص من المتضررين من الجفاف من أصل ٧,٦ ملايين من المستفيدين العاديين من برنامج شبكة الأمان الإنتاجية، وهو آلية لدعم الأمن الغذائي وحماية الأصول على مستوى المجتمعات المحلية وعلى مستوى الأسر المعيشية، المزيد من المساعدات الطارئة عندما أطلقت الحكومة آلية التمويل للتصدي للأخطار التابعة للبرنامج.

٤١ - وبحلول نهاية السنة، تمت معالجة حوالي ٢٨٠.٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد الشديد. وحقق العلاج نجاحا استثنائيا استنادا إلى مؤشرات التغذية الدولية إذ إن ٨٢ في المائة من الأطفال الذين غادروا مواقع برنامج التغذية العلاجية في الأشهر الستة الأولى من السنة، البالغ عددهم نحو ١٥٠.٠٠٠ طفل، استردوا عافيتهم، في حين بلغ متوسط معدل الوفيات ٤,٠ في المائة. وهذه النسبة أقل بكثير من المعايير الوطنية والمعايير المحددة في الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الإنسانية (معايير المشروع العالمي) (أقل من ١٠ في المائة). وتلقى أكثر من مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء تغذية متوسط الشدة والنساء الحوامل والمرضعات أغذية تكميلية موجهة لفئات محددة، حالت دون انزلاقهم مجددا من سوء التغذية المتوسط الشدة إلى سوء التغذية الشديد. وكفل الشركاء في مجال الصحة توسيع نطاق المراقبة وإدارة الحالات عند تفشي الأمراض، بما في ذلك الحصبة والملاريا والتهاب السحايا والإسهال المائي الحاد، وساعدوا على الشروع في القيام بحملة وطنية متكاملة للتطعيم ضد الحصبة وشلل الأطفال استهدفت ٧ ملايين طفل في ست مناطق متضررة من الجفاف في إثيوبيا.

٤٢ - وفي ذروة النقص الشديد في المياه في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١١، أوصلت شاحنات نقل المياه إلى أكثر من مليوني شخص. وقدمت منظمات إنسانية ومنظمات إنمائية الدعم للحكومة لإصلاح الآبار، وبحلول نهاية العام أصبح أكثر من ٩٠ في المائة من الآبار في المناطق المتضررة من الجفاف قابلة للاستخدام. وشملت الاستجابات المتعلقة بسبل كسب الرزق ذات الأولوية توفير البذور والشتائل لصغار المزارعين المتضررين من الجفاف، وتوفير الرعاية الصحية للحيوانات، وتوفير التغذية التكميلية، وتخفيض المخزونات (التجارية ومن الذبائح) للرعاة المتضررين من الجفاف. وتم تقديم الدعم التعليمي في حالات الطوارئ إلى أكثر من ٨٧.٠٠٠ طفل انقطعوا عن الدراسة بسبب الجفاف حسب التقديرات.

٤٣ - ونوه التقييم الآني بالجهود التي تبذلها الحكومة والشركاء لرفع مستويات التأهب، ولوضع برامج معنية بالأمن الغذائي والتغذية على المدى الطويل، وتعزيز القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ لتفادي تكرار أسوأ الحالات التي حدثت في إثيوبيا، مثل تلك التي حدثت في الصومال وحتى في بعض الجيوب في شمال كينيا. وفي ذروة الأزمة، تم توسيع نطاق آليات تنسيق الاستجابة في حالات الطوارئ التي تقودها الحكومة لتشمل دوائر المساعدة الإنسانية الدولية، مما أدى إلى تحسن التنسيق والاستجابات بشكل عام. وأشار التقييم الآني أيضا إلى أن استراتيجيات الأنشطة الإنسانية والتخطيط لها وحشد الموارد لها كانت متينة في إثيوبيا بفضل الشراكات الجيدة القائمة بين الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وكان الدعم الذي قدمته الجهات المانحة إلى إثيوبيا ممتازا إذ تم تمويل الاحتياجات الإنسانية المحددة للنصف الثاني من عام ٢٠١١ بالكامل وقد بلغت قيمتها ٤,٣٩٨ مليون دولار.

٤٤ - وفي منتصف عام ٢٠١٢، واجهت إثيوبيا أزمات مجددا في أجزاء من المرتفعات الوسطى والجنوبية من البلد بسبب رداءة موسم الأمطار بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٢، وأدى ذلك، في بعض الحالات، إلى رداءة المحاصيل في تلك المناطق. وتواصل دوائر المساعدة الإنسانية التعاون مع الحكومة لتقييم الوضع وتقديم الحلول المناسبة لإنقاذ الأرواح، وتسعى في نفس الوقت إلى تعزيز الجهود الرامية إلى حماية سبل كسب الرزق وبناء قدرة الأسر المعيشية الأكثر ضعفا على التحمل.

كينيا

٤٥ - برزت ظروف الجفاف في المقاطعات الشمالية والشمالية الشرقية من كينيا بعد موسم أمطار رديء بين شهري آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١١. وفي ذروة الجفاف، بلغ عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي ٣,٧٥ ملايين شخص، وهم موجودون بخاصة في المناطق التي تعاني من الفقر المزمن والاستثمارات المحدودة والتراعات المتقطعة. وتم تصنيف حوالي ١,٤ مليون شخص، معظمهم في المناطق الرعوية الشمالية والشمالية الشرقية، في مرحلة الطوارئ حسب التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية عقب عملية تقييم فترة الأمطار الطويلة التي أجريت في آب/أغسطس ٢٠١١. وفي حدود تلك الفترة، كان حوالي ٣٨٥ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة و ٩٠ ٠٠٠ امرأة حامل ومرضعة، حسب التقديرات، يعانون من سوء تغذية حاد متوسط الشدة ومن سوء تغذية حاد شديد. أما في الأجزاء الشرقية من توركانا، الواقعة في شمال

شرق كينيا، فقد أُفيد أن معدل سوء التغذية الحاد العام بلغ ٣٧,٤ في المائة، وهو أعلى معدل سوء تغذية سجلته كينيا في العقد الماضي.

٤٦ - ولمواجهة نقص المياه الناجم عن الجفاف وتفاقم انعدام الأمن الغذائي في المناطق المتضررة، ساعدت المنظمات الإنسانية الحكومة على الوصول إلى ٨٨ في المائة من الأشخاص الذين هم في حاجة لخدمات متصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وقامت بتوزيع أغذية على ١,٤ مليون كيني و ٥٥٠.٠٠٠ لاجئ صومالي في حدود نهاية عام ٢٠١١. واستفاد ١٦٨.٠٠٠ طفل و ٣٣.٠٠٠ امرأة من الحوامل والمرضعات من الأنشطة التغذوية. وكانت الجهات المانحة سخية في تلبية احتياجات المتزايدة. وبسبب تفاقم ظروف الجفاف في كينيا، ارتفعت قيمة الاحتياجات في إطار النداء الموحد إلى ٧٤٢ مليون دولار، وهو أكبر مبلغ طُلب لتلبية احتياجات كينيا في إطار نداء موحد. وحتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تم استلام مبلغ قدره ٥١٨ مليون دولار (٧٠ في المائة من الاحتياجات)، وهو يفوق المساهمات المقدمة في أي عام سابق.

٤٧ - وعزز نطاق هذه الأزمة الخطط التي وضعتها الحكومة وشركاؤها في المجال الإنساني من أجل اعتماد نهج متكامل يشمل زيادة المساعدات الفورية لإنقاذ الحياة، بالتوازي مع معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة وآثار انعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل في سبيل المساعدة على الانتعاش. إلا أنه كما ذكر التقييم الآني، لم تسفر معلومات الإنذار المبكر في شمال كينيا عن حشد جهود الاستجابة في الوقت المناسب، إلى أن أعلنت الحكومة عن وقوع كارثة وطنية. وقد أنشأت الحكومة آليات تنسيق على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي للتعامل مع المشاكل الإنسانية التي تحتاج إلى دعم مستمر، عبر قنوات منها مبادرة القدرة على تحمل الجفاف التي أطلقتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والتي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها أثناء القمة التي عقدها الهيئة مع رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتم تكريس هذه المبادرة مجددا أثناء الاجتماع الوزاري المشترك الرفيع المستوى مع الشركاء في التنمية الذي عقده الهيئة في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٤٨ - وبفضل هطول كميات جيدة من الأمطار بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ واستمرار تدفق المساعدات الإنسانية، انخفض عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية من ٣,٧٥ ملايين شخص، في ذروة الجفاف، إلى ٢,٤ مليون شخص في حدود منتصف عام ٢٠١٢. ومع ذلك، تدهورت حالة الأمن الغذائي بالنسبة لآلاف الأشخاص بسبب قلة الأمطار ما بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٢ في جميع أنحاء المناطق الرعوية الشمالية الشرقية والأراضي المنخفضة الجنوبية الشرقية والساحلية. وقد يزداد

تدهور الوضع الإنساني في المقاطعة الشمالية الشرقية بسبب انعدام الأمن وتعذر وصول المنظمات الإنسانية إليها.

الصومال

٤٩ - تدهورت حالة الأمن الغذائي في الصومال تدهورا كبيرا نتيجة لرداءة موسم الأمطار في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١١ والجفاف الناجم عن ذلك. وتفاقت حالة انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاع وبسبب عدم إمكانية الوصول إلى المناطق الأكثر تضررا. وفيما بين أواخر تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١١، أُعلنت المجاعة في ست مناطق في جنوب الصومال. وبلغ عدد المحتاجين إلى المساعدة الغذائية ٤ ملايين شخص بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ونشأت ظروف المجاعة بسبب استنفاد آليات التكيف المجتمعية مع ما رافق ذلك من ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية. وحتى لو كانت التساقطات المطرية كالمعتاد، فإن الصومال لا تنتج سوى أقل من نصف احتياجاتها من الحبوب وهي تعتمد بشدة على الواردات والمعونات الغذائية.

٥٠ - وكان سبعون في المائة من المحتاجين في الصومال، وما زالوا، من سكان الجنوب. وأدى اقتران الجفاف والنزاع في المنطقة خلال أزمة عام ٢٠١١ إلى عدم قدرة الكثير من الأشخاص على الحصول على المساعدة في قراهم. فأسفر ذلك عن تنقلات واسعة النطاق للأشخاص داخل الصومال وعبر حدودها. ووصل كثير منهم، ولا سيما النساء والأطفال، إلى مخيمات اللاجئين في إثيوبيا وجيبوتي وكينيا، وكانوا يعانون من سوء التغذية الشديد وفي ظروف بالغة السوء، نظرا لحالتهم البدنية السيئة أساسا في المناطق الأصلية. وتجاوزت معدلات سوء التغذية بين الصوماليين المتضررين بكثير عتبة الطوارئ لسوء التغذية الشديد العام البالغة ١٥ في المائة. وارتفعت مستويات سوء التغذية الشديد لتصل إلى ١٥,٨ في المائة (خاصة في الجنوب).

٥١ - وتركزت الاستجابة الإنسانية للاحتياجات المتزايدة بسرعة على الصحة والتغذية والمياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، والمساعدات الغذائية والزراعة وسبل العيش والمأوى والمواد غير الغذائية. وبنهاية عام ٢٠١١، كانت قدمت خدمات التغذية إلى ٤٩٥ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة، منهم قرابة ٣٢٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط الشدة وما يقرب من ١٤٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد. وارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الغذائية من ٣,٧ ملايين شخص في شهر آب/أغسطس إلى ٤ ملايين شخص في شهر أيلول/سبتمبر. ووصلت المنظمات الإنسانية إلى نحو نصف السكان المحتاجين بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وتحسنت الاستفادة من

خدمات الرعاية الصحية الأولية و/أو الثانوية لـ ١,٣ مليون نسمة، بينما تم إيصال المياه الصالحة للشرب إلى ١,٢ مليون نسمة. وعملت المنظمات الإنسانية مع شركاء محليين جدد وعززت استخدام التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التوظيف للوصول إلى أضعف الفئات في مناطق يكاد يتعذر الوصول إليها.

٥٢ - وعلى الرغم من هذه الإنجازات، كانت المساعدات الإنسانية محدودة، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى عدم إمكانية الوصول إلى المناطق وإلى النزاع وما يتصل به من انعدام الأمن، وهي عوامل كان لها شديد الأثر على قدرة المنظمات الإنسانية على إيصال المساعدة. وأدت كذلك القيود التي تفرضها حركة الشباب، بما في ذلك الحظر المفروض خلال الأزمة على ست وكالات تابعة للأمم المتحدة و ١٠ منظمات غير حكومية، إلى الحيلولة دون وصول المساعدات إلى المجتمعات المحلية المتضررة. وإضافة إلى ذلك، ففي البداية كان لشروط مكافحة الإرهاب التي وضعها المانحون الرئيسيون أثر سلبي على تمويل البرامج الإنسانية في الصومال. وأجرى الشركاء العاملون في المجال الإنساني في الصومال تنقيحاً عاجلاً للنداء الموحد لعام ٢٠١١ في أوائل آب/أغسطس ٢٠١١. وعكس النداء المنقح زيادة الاحتياجات من ٥٣٠ مليون دولار في بداية العام إلى ١,٠٦ بليون دولار في النصف الثاني منه. وتم جمع مبلغ ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠١١ (ما يعادل ١٢٣ في المائة من الاحتياجات)، وهو ما يجعل النداء الموحد من أجل الصومال أحد أفضل النداءات الإنسانية تمويلاً في العالم. غير أنه لم يرد تمويل متناسب مع الاحتياجات إلاّ بعد إعلان المجاعة.

٥٣ - وخلال العام الماضي، تناقص عدد المحتاجين بالطراد، وخاصة في مقديشو، نتيجة انخفاض التضخم وتحسن فرص الحصول على العمل وزيادة القوة الشرائية وتحسن إمكانية الحصول على الغذاء. ومع ذلك فلا تزال الحالة الإنسانية حرجة. ففي آب/أغسطس ٢٠١٢، لا يزال ٢ مليون نسمة يعانون من الأزمة، غير قادرين على تأمين كامل الاحتياجات الأساسية من دون مساعدة، حسب ما أفادت به وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية. ويعاني ١,٨ مليون نسمة آخرين من اضطراب وضع الأمن الغذائي، وهؤلاء على شفا الوقوع من جديد في الأزمة ما لم تقدّم لهم مساعدات مستمرة. وتحسن معدلا الوفيات وسوء التغذية في الصومال تحسناً كبيراً، ولكنهما لا يزالان من بين أعلى المعدلات في العالم. وتشير التقديرات إلى أن ٢٣٦ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة ٢٧ في المائة منذ بداية عام ٢٠١٢، وانخفاضاً بنسبة ٥٠ في المائة منذ إعلان المجاعة في تموز/يوليه ٢٠١١. ولا يزال النزاع وتعذر الوصول إلى المحتاجين يشكّلان تحديين رئيسيين، إذ أدت زيادة العمليات العسكرية في المناطق الجنوبية والوسطى خلال الأشهر القليلة الماضية

من عام ٢٠١١ والنصف الأول من عام ٢٠١٢ إلى حالات نزوح جديدة في باكول وبابي وجوبا السفلى وجيدو وهيران.

جيم - اللاجئون

٥٤ - منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بدأت أعداد متزايدة من اللاجئين الصوماليين في العبور إلى كينيا. وبلغ العدد متوسطاً يومياً يتراوح بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ صومالي في وقت إعلان المجاعة في الصومال في تموز/يوليه. وكان نحو ربع الأطفال القادمين من جنوب الصومال الذين يصلون إلى مجمع داداب للاجئين يعانون من سوء التغذية. وفي نهاية أيلول/سبتمبر، بلغ عدد اللاجئين حوالي ٤٥٠.٠٠٠ لاجئ في داداب، وحوالي ٥٩١.٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء في كينيا. وأضرّ تزايد عدد اللاجئين خمس مرات بنوعية الخدمات المقدمة وأدى إلى زيادة تفاقم الشواغل البيئية القائمة، من قبيل إزالة الغابات والتوترات بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين. واختُطف ثلاثة من العاملين في منظمات غير حكومية من داداب في الأسبوع الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، مما دفع بكينيا إلى القيام بتوغل عسكري في الصومال. وانخفض عدد القادمين انخفاضاً كبيراً ليصل إلى ما يقرب من ١٠٠ لاجئ يومياً بسبب زيادة انعدام الأمن على الحدود بين كينيا والصومال، في حين أُوقف تسجيل طالبي اللجوء الجدد من الصومال.

٥٥ - وفي إثيوبيا، بدأت أعداد متزايدة من اللاجئين الصوماليين بالوصول إلى دوللو أدو في بداية عام ٢٠١١. وارتفع عدد القادمين الجدد إلى حوالي ٢٠٠٠ قادم يومياً في حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه ثم انخفض إلى حوالي ٣٠٠ قادم في اليوم بنهاية تموز/يوليه. وتزايد عدد اللاجئين الصوماليين في دوللو أدو أكثر من ثلاثة أضعاف في الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إذ ارتفع من ما دون ٤٠.٥٠٠ لاجئ في بداية عام ٢٠١١ إلى نحو ١٤٢.٣٠٠ لاجئ بنهاية عام ٢٠١١. ولاحظ التقييم الآني أن هذا التدفق الواسع النطاق شكّل ضغطاً هائلاً على الموارد الحالية وفرض مطالب جديدة على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والإدارة الحكومية لشؤون اللاجئين والعائدين، والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية. وأدى ذلك إلى التأخير في بدء تنفيذ برامج المساعدة. وبسبب اقتران الحالة التغذوية السيئة للأشخاص عند وصولهم مع حجم التدفق، كانت معدلات الوفيات والاعتلال وسوء التغذية لدى الرضع مرتفعة للغاية بين اللاجئين في دوللو أدو.

٥٦ - وفي أواسط عام ٢٠١٢، تجاوز عدد اللاجئين الصوماليين في القرن الأفريقي ١ مليون لاجئ. وأشار اللاجئون إلى انعدام الأمن وتناقص الموارد الغذائية باعتبارهما سببين رئيسيين لتشردهم المستمر. وكان معدل الوصول عام ٢٠١٢ أبطأ بكثير منه عام ٢٠١١، إذ بلغ عدد القادمين الجدد المسجلين في كينيا وإثيوبيا ٣٠.٠٠٠ شخص في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢ مقابل ١٣٧.٠٠٠ شخص خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وإضافة إلى المليون لاجئ، يوجد ما يزيد على ١,٣ مليون صومالي (من مجموع السكان الذين يقدر عددهم بـ ٧,٥ ملايين نسمة) مشردين داخل البلد.

دال - التأهب للكوارث والحد من أخطارها

٥٧ - حالات الجفاف الدورية وغيرها من الأخطار الدورية ظواهر حتمية، لكن يمكن التخفيف من حدة تأثير حالات الطوارئ الإنسانية على النطاق الذي بلغه جفاف عام ٢٠١١ في القرن الأفريقي. ولا بد للاستثمار في التأهب للكوارث ونشر معلومات الإنذار المبكر، من مستوى المجتمع المحلي إلى المستوى الإقليمي، من أن يعقبهما اتخاذ إجراءات مبكرة لتخفيف الآثار الإنسانية التي تخلفها الكوارث الطبيعية. ويجب أن يقترن ذلك بالاستثمارات في أنشطة بناء القدرة على التحمل في البلدان المعرضة للصدمات المتتالية. ويُن التقييم الآتي أن الاستجابة الإنسانية، رغم النجاح الكبير الذي حققته في إثيوبيا وكينيا، لم تتسم بالسرعة الكافية. وتنبأت شبكة نظم الإنذار المبكر بالجماعة على وجه الدقة بمحدوث ظروف بالغة الشدة منذ عام ٢٠١٠. واستدعى ذلك، مع معلومات الإنذار المبكر الأخرى، اتخاذ بعض الإجراءات المبكرة في إثيوبيا، ولكن ليس في كينيا ولا الصومال.

٥٨ - وانطلاقاً من أعمال الوقاية والاستعداد التي سبق القيام بها ومن الاستجابة الإنسانية عام ٢٠١١، تُواصل الجهات الإنسانية الإقليمية الفاعلة العمل مع الحكومات لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التخفيف من حدة آثار موجات الجفاف مستقبلاً والتأهب لها ومواجهتها. وللتصدي للكوارث المتكررة، ينبغي تعزيز قدرة الإدارة المحلية والمجتمعات المحلية على التأهب للكوارث والتصدي لها، كما ينبغي تعزيز القدرة على الإنذار المبكر على الصُّعد المحلي والإقليمي والوطني. وينبغي أن تقوم نظم الإنذار المبكر على المجتمعات المحلية وأن ترصد ضعف الأسر وفقرها، وتوفر وقتاً كافياً للتأهب للكوارث لأضعف الفئات. ويُرجح أن يؤدي إنشاء المنظمات الأهلية وتمكينها في هذا الصدد إلى الإسراع بعمليات تخفيف الأخطار وعمليات الإنعاش، لأن حشد استجابات الحكومة يمكن أن يكون أبطأ. وينبغي أن تمتلك المؤسسات الإقليمية والوطنية القدرة الأساسية لرصد الكوارث والتخفيف من حدة آثارها وتنسيق الاستجابة للكوارث. وفي إثيوبيا، أنشئ مركز لتنسيق حالات الطوارئ وتم

تجهيزه بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين تحليل معلومات الإنذار المبكر ونشرها، وتحسين تنسيق الجهود في حالات الطوارئ. وتدعو المنظمات الإنسانية الإقليمية أيضا إلى اتخاذ إجراءات إنسانية متكاملة ومبكرة لمنع تفاقم الأزمات، بطرق منها ربط الأعمال الإنسانية بأولويات التنمية كوسيلة للتصدي للطبيعة المزممة لتلك الأزمات. وأسهمت مشاريع الحد من الأخطار والتكيف مع المناخ على صعيد المجتمعات، مثل مشاريع إدارة الموارد الطبيعية وتنمية الموارد المائية ونظم الري الصغيرة الحجم، في بناء قدرة تلك المجتمعات على التحمل طوال السنوات الماضية في المنطقة.

هاء - الإنعاش والتأهيل والقدرة على التحمل

٥٩ - لاحظ التقييم الآني بذل جهود جاهدة في مجال التنمية لمواكبة الصدمات المتتالية في منطقة القرن الأفريقي، مما يسفر عن عدم القدرة على إنقاذ سبل كسب العيش والأرواح. وللقيادة الإقليمية والحكومية دور بالغ الأهمية في ضمان استمرار بناء القدرة على التحمل حتى بعد مرحلتَي الطوارئ والإنعاش، وسُجل تقدم هام في هذا الصدد. وتضطلع الهيئات الإقليمية والحكومات بمسؤولية أكبر عن مبادرات القدرة على التحمل، مثل مبادرة القدرة على تحمّل الجفاف، التي أقرتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ورؤساء دول جماعة شرق أفريقيا في قمتهم التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والتي تدعمها الأمم المتحدة.

٦٠ - ولدعم الانتقال من الاستجابة الإنسانية إلى التنمية، بدأ تنفيذ خطة عمل إقليمية مشتركة بين الوكالات للقرن الأفريقي بقيادة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتشكل الخطة الأساس للخطة القطرية التي ستضعها الحكومات الوطنية وتدعمها الأمم المتحدة. وتُركز تلك الخطة على تخفيف آثار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، فضلا عن تعزيز الإنعاش المبكر والقدرة على التحميل على صعيد سبل كسب الرزق.

٦١ - ودَعَم العديد من البرامج في القرن الأفريقي جهود الإنعاش وساعدت تلك البرامج في بناء القدرة على التحمل. بموازاة الاستجابة لحالات الطوارئ. وفي الصومال، استُجيب لطلبات المجتمعات المحلية لتوفير دعم أكبر لها في مجال الزراعة وسُبل كسب الرزق بتقديم برامج قسائم للغذاء وللحوالات النقدية تسمح للسكان بشراء غذائهم. وتحتاج برامج إدارة أخطار الكوارث على مستوى المجتمعات المحلية إلى مزيد من التعزيز من أجل استعادة الأمن الغذائي للأسر المعيشية في الصومال. ومن الضروري أن تقدم الجهات المانحة الدعم للبرامج التي تركز على توسيع مرافق تخزين الحبوب لدى الشعوب الأصلية؛ وزيادة الإنتاج الغذائي للأسر المعيشية عن طريق توزيع البذور والأدوات على المجتمعات الزراعية - الرعوية؛ وزيادة الدعم المعيشي في حالات الطوارئ في المناطق التي تستضيف أعدادا كبيرة من الأشخاص

المشردين داخليا. وفي إثيوبيا، اقترنت الحماية الاجتماعية بتدخلات ترمي إلى تعزيز إنتاجية مصادر الرزق. وكان للاستثمارات التي قامت بها الحكومة والمجتمع الدولي في نُظم يمكن التنبؤ بها بشكل أفضل، مثل برنامج شبكات الأمان الإنتاجية وبرنامج التغذية الوطني، نصيب كبير في تحسين التصدي للجفاف، مما ساعد على إنقاذ الأرواح. ويقوم برنامج شبكات الأمان الإنتاجية على نهج ثنائي المسار، بما في ذلك اتخاذ تدابير للإغاثة الفورية ومساعدة صغار المزارعين بتزويدهم بأدوات وتقنيات تتيح لهم زيادة الإنتاج. ويتمثل أحد الدروس المستفادة من هذا النهج في أن المساعدات الغذائية الطارئة ينبغي أن تُستكمل بنهج متوسطة الأجل وطويلة الأجل لتوفير شبكات الأمان الاقتصادي للأسر المعيشية، وبالتالي مساعدتها على معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي. وفي المناطق المتأثرة بالجفاف في إثيوبيا، اقترنت تأهيل مرافق المياه ببرامج النقد مقابل العمل والقسائم لقاء العمل ونُظم التحويلات النقدية، واستُكملت بتدخلات الرعاية الصحية للحيوانات. ويمثل هدف إيجاد حل دائم للتحدي المستمر الذي يطرحه شح المياه في المناطق الرعوية المعرضة للجفاف وتحديد مكان المياه الجوفية، الموجه الذي يوجه إلى إقامة منشآت جديدة للمياه.

واو - الدروس المستفادة

٦٢ - للمساهمة في انتقال المجتمعات المحلية من الضعف إلى القدرة على التحمل، يتعين على الأوساط المعنية بالشؤون الإنسانية والإنمائية تحسين تنسيق جهود التخطيط والاستجابة وكفالة تلبية الدورة البرنامجية لجميع الاحتياجات بالقدر الكافي. وينبغي أن تركز التدخلات على سبل كسب العيش، والتأهب للأزمات، وبناء القدرة على التكيف، ومعالجة مختلف مجالات الحوكمة. وفي نهاية المطاف، يجب التصدي لطبيعة الفقر المتعددة الأبعاد من خلال نهج متكامل يعالج الأسباب الجذرية الأساسية والعوامل المؤدية إلى الضعف.

٦٣ - ويتطلب التحول نحو بناء القدرة على التحمل تمويلا متعدد السنوات متناسقا ويمكن التنبؤ به، بدلا من تمويل المشاريع المحددة الذي يركز على استجابة قصيرة الأجل. ومن شأن ذلك أن يتيح لوكالات المعونة التخطيط ووضع البرامج بشكل استراتيجي أكثر، وزيادة الاستثمار في مهارات الموظفين وقدراتهم، والأهم من ذلك، تقديم التزامات أطول أمدا للمجتمعات المحلية والشركاء المحليين، بما فيهم الحكومات. وسيستفيد الأشخاص المتأثرون بالكوارث من إمكانية التنبؤ وطرق الحماية الاجتماعية المتأصلة في قدرة الأسر المعيشية على التخطيط استنادا إلى استراتيجيات سُبل العيش وآليات التكيف. وفي الصومال على وجه الخصوص، ينبغي أن يحظى بالأولوية صوغ استراتيجية لتعزيز الشراكات وتعبئة الموارد اللازمة لبناء القدرة على التحمل.